اقتصاد

«المركزي» يضع آلية لإلغاء جزء من تعهد إعادة قطع التصدير بسبب إعادة البضاعة المصدّرة

عضو مكتب غرفة تجارة دمشق لـ«الوطن»: أتحدى أن يكون هناك انقطاع لأي مادة في رمضان

محمد راكان مصطفى - رامز محفوض

عمم مصرف سورية المركزي على المصارف العاملة في سورية وعلى فروعه في المحافظات آلية إلغاء جزء من تعهد إعادة قطع التصدير بسبب إعادة البضاعة المصدرة.

وحدد التعميم (الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه) الآلية المتوجب اتباعها عند معالجة طلبات إلغاء جزء من تعهد إعادة قطع التصدير بسبب إعادة جزء من البضاعة المصدرة، والوثائق التي على المصرف منظم التعهد إرفاقها بطلب الإلغاء، والتي يجب أن تكون مختومة من قبله.

وأوضح التعميم أن الوثائق المطلوبة هي بيان جمركي واستيراد مرتجع لجزء من البضاعة المصدرة التي تمت إعادتها إلى سورية، أو صورة عن الشهادة الجمركية للتصدير مثبت عليها من الأمانة الجمركية ما يفيد بإعادة البضاعة المصدرة، بقيمة معادلة لقيمة الجزء المطلوب إلغاؤه من التعهد، أو أصل الشهادة الجمركية مدون عليها عبارة من الأمانة الجمركية تفيد بأنها ملغاة في حال تمت إعادة كامل البضاعة المصدرة، على أن يتم الختم على ذلك من الأمانة الجمركية بختمها الحي وفي الحالتين، إضافة لنسخة التعهد رقم /٢/ أو صورة طبق الأصل عنها في حال كان الجزء المنفذ من المتعهد لم يتم تسديده بعد بتاريخ تقديم طلب الإلغاء من المصرف المعني.

ووفقاً للتعميم يقوم قسم التصدير لدى فرع المصرف المركزي بعد تدقيق الوثائق بإلغاء جزء من تعهد التصدير، وذلك بالتأشير على نسختي التعهد /١/ و/٢/ أو صورة طبق الأصل من النسخة رقم /٢/ في حال لم تكن النسخة قد وردت بعد إلى الفرع، بما يفيد الإلغاء، على أن يتم إعلام المصرف منظم التعهد ليقوم بتحرير الجزء من مبلغ التأمين المقابل لقيمة الجزء الملغى من التعهد والمقتطع وفقاً لأحكام المادة الثامنة من القرار رقم ١٠٧١/ل/! إلى حساب بدلات تسوية مترتبة على المصدرين بالليرات السورية لقاء تعهدات التصدير، المفتوح لدى مصرف سورية المركزي – فرع دمشق – وذلك خلال ثلاثة أيام عمل من تاريخ إعلام المصرف منظم التعهد من فرع مصرف سورية المركزي المعني بإلغاء التعهد.

ويقوم المصرف بتزويد مديرية العلاقات الخارجية بالإشعار المصرفي الذي يثبت ذلك ليصار إلى مصادرة المبلغ أصولاً، وذلك في حال كانت إعادة البضاعة إلى القطر قد تمت بعد انقضاء مهلة ثلاثة أشهر من تاريخ خروجها.

وألزم التعميم بعرض حالات إلغاء تعهد التصدير جزئياً أو كلياً على إدارة مصرف سورية المركزي من مديرية العلاقات الخارجية لاتخاذ القرار اللازم بشأنها وذلك في حال تسديد التعهد المطلوب إلغاؤه كله أو تسديد الجزء المطلوب إلغاؤه من التعهد في حالات الإلغاء الجزئي.

بدوره أكد رئيس لجنة الاستيراد والتصدير في اتحاد غرف التجارة فهد درويش لـ«الوطن» أن التعميم يهدف إلى تسهيل عمل المصدرين وحماية حقوقهم وأموالهم.

وأشار إلى أنه يسمح للمصدر في حال عدم تصدير البضاعة، كلها أو جزء منها، وعودتها من المعابر البرية والموانئ البحرية السورية لأي سبب من الأسباب، بأن يقدم بيان استيراد نظامياً لها، كي لا يتم تكليفه بكل مبلغ تعهد إعادة القطع، وإنما جزء منه حسب الحالة ومقابل استعادة المؤونة التي وضعها.

ولفت إلى أن هذا التعميم يبين المرونة التي يتمتع بها المصرف المركزي في تعديل القرارات التي يصدرها بما يحقق مصلحة المصدرين ويخدم السوق والوضع الاقتصادي.

من جانبه عضو مكتب غرفة تجارة دمشق ورئيس لجنة الجمارك والتموين عماد قباني بين لـ«الوطن» أهمية القرار بالنسبة للمصدرين، لجهة وضعه آلية بالنسبة لإلغاء تعهد القطع عن البضائع التي يتعذر تصديرها بسبب أي ظروف خاصة قد تطرأ، معتبراً أن هذا القرار يريح المصدرين من أي إرباك قد يقعون فيه في حال تعذر عليهم تصدير بضائعهم على اعتبار أن تعهد القطع يعتبر بمنزلة ذمة على المصدر عن البضاعة التي تصدر إجازة تصدير لها.

وحول وجود إحصائيات عن كمية الصادرات التي تعذر تصديرها هذا العام بسبب الظروف، بين أنه لا توجد إحصائيات واضحة، معتبراً أن تأثير الحرب في أوكرانيا يحتاج إلى نحو ثلاثة أشهر حتى تبدأ آثاره بالظهور، مستغرباً تأثر السوق المحلية في اليوم التالي لبدء العملية العسكرية والذي تجلى بفقدان أصناف وسلع وارتفاع في الأسعار.

قباني قال: أي تاجر توجد في مستودعاته كميات من المواد، إضافة إلى وجود شحنات متعاقد عليها بشكل مسبق، وأضاف: أتحدى أن يكون هناك انقطاع لأي سلعة في الأسواق، لافتاً إلى وجود قلة في العرض بسبب قيام بعض ضعاف النفوس باحتكار المواد بهدف تحقيق أرباح إضافية.

وتوعد قباني المحتكرين بخيبة أمل مع بدء شهر رمضان، وقال: أؤكد أن أسواق دمشق لن تشهد أي انقطاع من السلع خلال شهر الخير، وسيكون مهرجان (بسمة أمل) على أرض مدينة المعارض القديمة مفاجأة لهم.

ولفت قباني إلى أنه تم الاتفاق مع الجهات المعنية على أن تتم هذا العام الاستعاضة عن توزيع السلل الغذائية خلال شهر رمضان عن طريق الجمعيات الخيرية بمبالغ مالية تتيح للمستفيدين اقتناء ما يحتاجونه من المواد.

المنسق العام لمشاريع سبل العيش لـ«لوطن»: ٢٠ مشروعاً قدمته «أكساد» ودعمته منظمة العمل ضد الجوع للأسر الفقيرة

وزير الزراعة: ضرورة العمل على أحياء واحة تدمر لمساعدة السكان على العودة

هناء غانم

ناقش وزير الزراعة حسان قطنا مع مدير مكتب منظمة العمل ضد الجوع الإسبانية في دمشق داريوس فيتيك أولويات التعاون للمرحلة القادمة ومعالجة التحديات التي تواجه قطاع الزراعة في سورية، على المستويات المحلي والإقليمي والعالمي، والعمل لإيجاد آلية للتنسيق في إطار إستراتيجية وأهداف مشتركة.

الوزير وخلال الاجتماع أكد أهمية الدور الذي قامت به المنظمة في المرحلة السابقة بالتعاون مع المركز العربي أكساد، وضرورة توسيع العمل ليشمل التدخل لتأهيل الآبار وتأمين مصادر الطاقة التي تعد أحد المعوقات الأساسية للعملية الإنتاجية، عن طريق تقديم بدائل كالطاقة الشمسية أو الغاز الحيوي، وإقامة وحدات لتخمير مخلفات الثروة الحيوانية وإنتاج الأسمدة العضوية من المخلفات الزراعية، وإقامة مراكز لإنتاج الغراس المثمرة في المناطق المتضررة، ومساعدة الفلاحين على تأمين احتياجاتهم الغذائية من خلال تربية الدواجن والمواشي المنزلية بما يحقق استقرارهم في قراهم.

وأشار إلى أن الدعم يجب أن يتركز في المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش العربي السوري فقط، لافتاً إلى ضرورة إقامة نظام شبكي يربط مجموعة من الأفراد ضمن القرية الواحدة لإدارة العملية الزراعية فيها والاستثمار الزراعي على مستوى الحقل وتطبيق التقانات الحديثة للحصول على أعلى إنتاجية سواء في القطاع النباتي أم الثروة الحيوانية، وتهيئة البيئة المناسبة للتعافي المبكر ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

وأشار الوزير إلى ضرورة التدخل والعمل على أحياء واحة تدمر لمساعدة السكان على العودة، والتوسع في عمل المنظمة لتشمل الريف الشرقي لمحافظتي إدلب وحماة إضافة لعملها في الحسكة وريف حلب.

ومن جهته أكد فيتيك دور منظمة أكساد كشريك في العمل في سورية، وأهمية الخبرة الفنية ومنظمة مكافحة الجوع تساهم في تأمين الخبرات الفنية وتنفيذ المشاريع على أرض الواقع باعتبار لدينا كوادر بكل المحافظات إضافة إلى تقديم مصادر تمويل.

وأضاف: نحن بالتشارك مع وزارة الزراعة كجهة منفذة نقوم بتنفيذ وطرح التوجهات التي ترغب بها الحكومة السورية كما نقدم للمزارعين مدخلات الإنتاج المحسنة من بذور الشعير والقمح، ونحن نقدم منحاً للمزارعين.

وقال: نعمل على استمرار التعاون المشترك بين المنظمات والوزارة بحيث تقدم أكساد الخبرة الفنية ومنظمة مكافحة الجوع تساهم في تأمين الخبرات الفنية وتنفيذ المشاريع على أرض الواقع باعتبار لدينا كوادر بكل المحافظات إضافة إلى تقديم مصادر تمويل.

وأضاف: نحن بالتشارك مع وزارة الزراعة كجهة منفذة نقوم بتنفيذ وطرح التوجهات التي ترغب بها الحكومة السورية كما نقدم للمزارعين مدخلات الإنتاج المحسنة من بذور الشعير والقمح، ونحن نقدم منحاً للمزارعين.

وأشار إلى أنه وحتى الآن تم تنفيذ نحو ٢٠ مشروعاً إغاثياً وتنموياً في سورية خلال السنوات الأخيرة للأسرة الريفية الفقيرة تحديداً والمزارعين، مؤكداً أن هناك مشاريع مستقبلية مستمرة ومدة المشروع لا تتجاوز العام والعام والنصف.

وأشار إلى أنه تم طرح العديد من النقاط لاستمرار التعاون في كل المجالات الخاصة بالزراعة والإنتاج النباتي والمحاصيل الإستراتيجية مثل القمح والشعير والأشجار المثمرة إضافة إلى برامج عمل لتحسين وتطوير الإنتاج الحيواني وتحسين السلالات ولاسيما غنم العواس والماعز.

وبيّن أن اللقاء مع وزير الزراعة يأتي بهدف دعم واستمرار التعاون المشترك بين المنظمات والوزارة خاصة أن هناك اتفاقية ثلاثية بين منظمة أكساد ومنظمة مكافحة الجوع ووزارة الزراعة بحيث تقدم «أكساد» الخبرة الفنية ومنظمة مكافحة الجوع تساهم في تأمين الخبرات الفنية وتنفيذ المشاريع على أرض الواقع باعتبار لدينا كوادر في كل المحافظات، إضافة إلى تقديم مصادر تمويل ونحن بالتشارك مع وزارة الزراعة حيث تقوم الوزارة بتنفيذ وطرح التوجهات التي ترغب بها الحكومة السورية لتحقيق التناسق والتكامل الصحيحين وتحقيق تأثير أكبر على الإنتاج الزراعي لتحقيق أمن الغذاء.

التحقيقات في الجمارك تهدأ بدمشق وتنشط بحلب

عبد الهادي شباط

يبدو أن حملات التدقيق والتفتيش التي طالت العديد من الإدارات والشخصيات المهمة في العمل الجمركي خلال الفترة الماضية تعاود نشاطها من جديد لكن هذه المرة من حلب حيث تجري التحقيقات في مديرية الجمارك والضابطة الجمركية بحلب وتم توقيف أمين المخبر الجمركي واثنين من رؤساء المفارز على حين توارى بعض رؤساء المفارز عن التحقيقات التي طالت مؤخراً سائقين ومستخدمين.

وحسب ما رشح لـ«الوطن» فإن الموضوع يرتبط بعمليات تزوير واحتيال في التحاليل المخبرية ونتائجها وخاصة المواد الغذائية إضافة لتجاوزات نفذها رؤساء المفارز أو العناصر الذين طالتهم التحقيقات.

بينما أعتبر آخرون أن التحقيقات في جمارك حلب هي استكمال لملف التحقيقات الذي بدأ بدمشق وكان منها تنفيذ مديرية المكافحة في الجمارك عملية تحرٍ وتفتيش على أحد المستودعات التي يشتبه في أنه مخصص لتخزين المهربات في أحد ضواحي ريف دمشق ثم تبين أن (المستودع) يعود لأحد العاملين في المديرية العامة للجمارك ومكلف أميناً لمستودع المحجوزات في جمارك دمشق

وفي متابعة لهذه القضية اتضح أن أمين المستودع لم يصالح على القضية الأمر الذي أحال الملف للقضاء وحبس المذكور.

ورغم أنه تم إخلاء سبيل كل العاملين في الجمارك من مختلف المهام أمين منطقة جمركية رئيس قسم كشاف وغيرهم من الذين طالتهم التحقيقات خلال الفترة الماضية إلا أن معظمهم خرجوا من العمل الجمركي عبر استقالات تم تأشيرها على التوازي مع نتائج التحقيقات التي تمت معهم.

وكانت وزارة المالية أصدرت قرارات بالحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة وغير المنقولة بحق عدد من كبار المخلصين الجمركيين على خلفية إيقاف عدد من العاملين في الأمانات الجمركية الحدودية (أمانة جديدة يابوس الحدودية مع لبنان وأمانة نصيب الحدودية مع الأردن).

ويرجح العديد من العاملين في الجمارك أن الكثير من المخالفات والتجاوزات التي يتم ضبطها تتعلق بتنفيذ مهام الكشف عن البضائع والمواد المدخلة للبلد وخاصة عبر الأمانات الحدودية أو المهربات التي تم إدخالها عبر الطرق والمعابر غير الشرعية والتي تم ضبطها من قبل الضابطات أو المفارز الجمركية أو غيرها من الجهات الجمركية العاملة على الأرض لمكافحة التهريب وتم إيقافها وإحالتها للمديريات الجمركية لعرضها على لجنة خاصة للكشف والتحقق منها.

واعتبر مدير في الجمارك أن التهريب يمثل اعتداء على الخزينة العامة للدولة وأنه لن يكون هناك تهاون في قمع ظاهرة التهريب ضمن الأنظمة والقوانين المعمول بها، وأن مهام الجمارك تتركز على قمع حلقات التهريب أينما وجدت وخاصة كبار المهربين عبر تكثيف التحريات والكشف عن شبكات التهريب وضربها وتجفيف عملها، وأن كل ذلك بهدف حماية الاقتصاد الوطني والصناعة المحلية ومنع إدخال المهربات للأسواق المحلية وخاصة المواد الغذائية التي تدخل دون إجراء أي تحاليل أو فحوصات تظهر مدى سلامتها وصحة ببياناتها ومدى مطابقتها للمواصفة السورية، وأن كل من يقتني مهربات أو يعمل على المتاجرة فيها وإدخالها بطرق غير شرعية هو عرضة وهدف للجمارك أينما كان وأن هناك تشدداً وحزماً في التعامل مع المهربات واتخاذ عقوبات رادعة بحق المخالفين، وكل ذلك وفق القانون ونظام العمل الجمركي الذي يصب في مصلحة حماية الاقتصاد الوطني.

١٧٠ ألف علامة تجارية في سورية

العزب لـ«الوطن»: قوة العلامة تأتي من شهرتها

طلال ماضي

أكد مدير حماية الملكية في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك شفيق العزب، أن عدد العلامات التجارية المسجلة في مديرية حماية الملكية بوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك حوالي ١٧٠ ألف علامة تجارية، تم تجديد حوالي ٦ آلاف علامة تجارية منها، مضى على حمايتها ١٠ سنوات.

وبيّن العزب لـ«الوطن» أن المديرية سجلت العام الماضي ١٣ ألف علامة تجارية، وتعمل على وضع إستراتيجية جديدة ورؤية مستقبلية لحماية الملكية الفكرية في سورية، لكون هذه الإستراتيجية لم تكن موجودة، ويتم اليوم وضع الأسس لهذه الإستراتيجية بدعم من المنظمة العالمية للحماية الفكرية «الويبو».

وحول الخطوات التي تقوم بها المديرية للوصول إلى الإستراتيجية الوطنية بين العزب أن المديرية قامت بورشة عمل مؤخراً دعت إليها جميع الأطراف المعنية بتأسيس الإستراتيجية وتشكيل اللجنة العليا لهذا المشروع، وكانت الاستجابة من هذه الجهات ٧٠ بالمئة فقط، وهناك ٣٠ بالمئة جهات غير مبالية، حيث تمت دعوتها لمناقشة آلية وضع الإستراتيجية ولم تحضر ومنها نقابة الفنانين.

وأشار العزب إلى العمل مع الشركاء والخبراء والمختصين على جمع الأفكار ووضعها في رؤية موحدة، ومناقشة الثغرات والوصول إلى الرؤية الأفضل لوضعها ضمن الإستراتيجية الوطنية للحماية الفكرية.

ولفت العزب إلى التعاون مع منظمة «الويبو» والدعم المقدم منها لإعداد الإستراتيجية الوطنية، ويتم اليوم جمع مخرجات العمل، ووضع أسس الإستراتيجية وإنجاز هذا العمل غير مرتبط بزمن محدد، لكن هناك توجهاً واهتماماً حكومياً بوضع أسس جديدة والخروج بالإستراتيجية.

وبيّن العزب أن ثمن العلامة التجارية أغلى من ثمن المنشأة أو المعمل الذي تمثله، واستخدام العلامة التجارية كضمانات في المصارف والمعاملات التجارية متاح قانونياً، إلا أن هذه الميزة غير مطبقة في سورية، بينما هي في الجانب القانوني تقبل الحجز والنقل والبيع والهبة والتبرع، ويطبق عليها كل ما يطبق على العقار التجاري.

وأكد مدير حماية الملكية أن العلامات التجارية في سورية لها درجة واحدة، وقوة العلامات تأتي من شهرتها، لافتاً إلى أن العلامة الخاصة بالبرمجيات تقع ضمن اختصاص العلامات التجارية الفكرية، ووزارة الثقافة تحمي مضمونها، بينما الاسم التجاري تقع مسؤولية حمايته على مديرية حماية الملكية.

واعتبر العزب أن الإستراتيجية الوطنية للحماية الفكرية تهدف إلى إنفاذ حقوق الملكية الفكرية تماشياً مع المتغيرات العالمية والاتفاقيات والمعاهدات التي انضمت إليها سورية، وإنشاء اقتصاد تنافسي يرتكز على المعرفة، وتشجيع الإبداع والاختراع والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ورفع مستوى الكفاءة والفاعلية في حماية العلامات التجارية وفق منهجية «الويبو».

حتى لقمة الفقير... الفلافل ترفع أسعارها.. وانتظار تسعيرة جديدة للخبز السياحي

عبد المنعم مسعود

انعكس ارتفاع أسعار الخبز والصمون السياحي وارتفاع أسعار الزيوت بتأثير الأزمة الأوكرانية سلباً على أسعار السندويش بمختلف أنواعه في العاصمة، في حين ينتظر صحن الفول دوره في المحال الشعبية ليطرح أسعاره الجديدة.

وبلغ سعر سندويشة الفلافل في حي الميدان يوم أمس ٢٠٠٠ ليرة وذلك بارتفاع بلغ ٨٠٠ ليرة عن سعرها الرسمي بينما اعتمدت بعض المحال سياسة الزيادة في عدد الأقراص لزيادة سعر السندويشة في وقت ناهز فيه سعر كيلوغرام الحمص ٥ آلاف ليرة.

ووصل سعر أصغر سندويشة للشاورما ٤٥٠٠ ليرة وذلك بارتفاع عن سعرها النظامي ٢٨٠٠ للسندويشة الصغيرة و٣٥٠٠ للوسط و٤٠٠٠ آلاف للكبيرة وهي أسعار شرائحها وفقاً لنشرة حماية المستهلك ووفقاً لمشاهدات «الوطن» فقد اعتمدت أغلب المحال على سياسة توحيد نوع سندويشة الشاورما وبحجم واحد مع اختراع ما يسمى بالسندويشة «إكسترا» وعزوف المحال عن بيع السندويشة الصغيرة الحجم، كما بلغ سعر وجبة الشاورما العربي ٧٥٠٠ ليرة

وأصبح سعر رغيف الخبز الواحد إذا ما رغب المستهلك بتناول البروستد أو المشوي من الفروج في المحال الشعبية للوجبات الجاهزة ٣٠٠ ليرة.

وسعر سندويشة الصمون للفلافل ٢٥٠٠ ليرة وسعرها للبطاطا اختلف بين محل وآخر وتراوح بين ٢٥٠٠ و ٣٥٠٠ بينما وصل سعرها لسندويشة الشاورما لخمسة آلاف ليرة وذلك تزامناً مع ارتفاع أسعار الصمون الذي وصل سعر الكيلوغرام منه إلى ٣٥٠٠ ليرة.

وارتفعت أسعار الخبز السياحي لتسجل بين سعر ١٤٠٠ ليرة للربطة من الخبز الصغير و٢٢٠٠ للوسط و٣٢٠٠ ليرة للحجم الكبير.

وبلغ سعر رغيف خبز التنور بين ٣٠٠ ليرة و ٤٠٠ ليرة للرغيف الواحد وسعر العشرة أرغفة من الحجم الوسط ٣ آلاف ليرة بينما وصل سعر رغيف الخبز المشروح إلى ٤٠٠ ليرة.

وتراوح سعر ربطة الخبز العادي في السوق السوداء بين ١٠٠٠ ليرة و ٢٥٠٠ ليرة وذلك حسب نوعية الخبز ففي كشكول تباع بألف ليرة في حين أنها تباع أمام فرن باب توما بين ١٥٠٠ ليرة وألفي ليرة وتختلف أسعار بيعها حسب أيام الأسبوع، لكن الثابت أنها تباع من داخل الفرن لبائعي الخبز بسعر ١١٠٠ ليرة للربطة الواحدة.

وكشف مصدر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» عن وجود دراسة لرفع أسعار الخبز السياحي وذلك ارتباطاً مع ارتفاع مكوناته، فيما بين مصدر في محافظة دمشق وجود دراسة أخرى لرفع أسعار خبز الصمون للتصبح ٤ آلاف بدلاً من ٣ آلاف ليرة للصمون القاسي و٢٤٠٠ بدلاً من ٢٧٠٠ للصمون الطري، موضحاً أن الارتفاع سببه زيادة أسعار الطحين التي زادت حوالي ٤٠٠ ليرة للكيلوغرام المسعر وفقاً للتلمون المحدد لسعره بـ ٢٤٠٠ ليرة.

وبيّن المصدر أن الخبز السياحي الوسط المستخدم في سندويش الفلافل سيصبح سعره ٢٥٠٠ ليرة، أما الخبز بحجم أكبر فسيصبح بسعر ٣٢٠٠ ليرة وفقاً للدراسة، ويؤكد المصدر أن الزيادة في أسعار سندويش الشاورما تعود لموافقة رسمية على كتاب رسمي يؤكد زيادة تكاليف المادة الأساسية وهي الفروج ارتباطاً بزيادة تكاليف تربيته وأعلافه.